

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في شركة المدينة للتأمين ش.م.ع.

مقدمة

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة المدينة للتأمين ش.م.ع. (الشركة) والتي تتمثل بقائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وقوائم الإيرادات والمصروفات للمشاركين والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتغيرات في صندوق المشاركين والتدفقات النقدية ومصادر واستخدامات أموال الصندوق الخيري للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن أعضاء مجلس إدارة الشركة مسؤولون عن الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية ومبادئها كما تحددها لجنة الرقابة الشرعية التابعة للشركة، ووفقاً لمعيار المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومتطلبات قانون الشركات التجارية في سلطنة عمان لعام ٢٠١٩، وأحكام الإفصاح المتعلقة بشركات التأمين الصادرة من قبل الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان، وعن أنظمة الرقابة الداخلية كما يراها أعضاء مجلس الإدارة ضرورية للتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ. إن أعضاء مجلس إدارة الشركة أيضاً مسؤولون عن تعهد الشركة بالعمل وفقاً لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية المحددة من قبل لجنة الرقابة الشرعية التابعة للشركة.

مسؤولية مراقب الحسابات

تتمثل مسؤوليتنا في التعبير عن الرأي المهني بشأن تلك القوائم المالية استناداً إلى المراجعة التي نجرىها. وقد أجرينا مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وتتطلب تلك المعايير أن نلتزم بالمتطلبات الأخلاقية وأن نخطط ونجري المراجعة من أجل الحصول على تأكيدات معقولة فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

وتتضمن المراجعة تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة للمبالغ والإفصاحات المدرجة في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات المختارة على تقدير مراقب الحسابات بما في ذلك تقييمه لمخاطر سوء الإدراج الجوهرية للقوائم المالية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ. وعند إجراء تقييم لتلك المخاطر، يأخذ مراقب الحسابات بالاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية ذات العلاقة بإعداد الشركة للقوائم المالية وعرضها بصورة عادلة من أجل تصميم إجراءات المراجعة الملائمة لتلك الظروف ولكن ليس لغرض التعبير عن رأي بشأن كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة. وتتضمن عملية المراجعة أيضاً تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عرض القوائم المالية بصورة عامة.

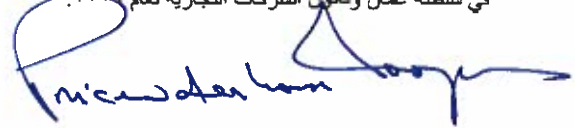
ونرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأي المراجعة الخاص بنا.

الرأي

وفي رأينا، فإن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة، من كافة جوانبها الجوهرية، عن المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية ومبادئها كما تحددها لجنة الرقابة الشرعية التابعة للشركة ومعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

متطلبات قانونية وتنظيمية أخرى

وعلاوة على ذلك، نفيد بأن هذه القوائم المالية تم إعدادها وتلتزم، من كافة النواحي الجوهرية، بمتطلبات ذات الهيئة العامة لسوق المال ذات العلاقة في سلطنة عمان وقانون الشركات التجارية لعام ٢٠١٩.




كاشف كلام

مسقط، سلطنة عُمان
٢٥ فبراير ٢٠٢٠



المدينة تكافل
Al Madina Takaful

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير لجنة الرقابة الشرعية لشركة المدينة للتأمين (تكافل)

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 م

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

إلى مساهمي شركة المدينة للتأمين (تكافل) المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

فناء على تكليفنا بالقيام بأعمال الرقابة الشرعية على الشركة وبعد اطلاعنا على نشاطاتها وأعمالها واستثماراتها عن الفترة المالية المذكورة فإننا نقدم التقرير التالي:-

قامت اللجنة بمراجعة الإجراءات المعتمدة والمعمول بها وفق ما جاء في الميزانية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م وناقشت المسؤولين عن الشركة في بودها والإيضاحات المرفقة بها وأعطت إلى أن الشركة قد التزمت بالفتاوى والقرارات والإرشادات الصادرة عن اللجنة لضبط العلاقة بين حملة الوثائق وحملة الأسهم لتمييز حقوق كل طرف. وقدمت اللجنة توجيهاتها الشرعية لمعاملات التأمين التكافلي وأجابت على استفتاءات الإدارة المقدمة إليها.

إن التأكد من أن الشركة تعمل وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في معاملاتها اليومية يقع على عاتق الإدارة. وإن مسؤوليتها هي إبداء الرأي والتأكد من أن إعداد البيانات المالية قد تم على الأسس الشرعية المعتمدة في هذا الخصوص وأن معاملات الشركة التأمينية والاستثمارية تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة.

وفي رأينا:-

1- أن توزيع الفائض وتحميل المصروفات على حملة الوثائق وحملة الأسهم يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2- أنه تم اتخاذ الإجراءات لصرف أي مكاسب تحققت من مصادر أو طرق محرمة في وجود الخبر حسب لائحة الخيرات المعتمدة من قبلنا.

3- أن احتساب الزكاة يتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، علماً بأن مسؤولية إخراج الزكاة الخاصة بالمساهمين تقع عليهم.

ولسأل الله عز وجل دوام التوفيق للشركة لتطبيق المعاملات من الشبهات والمخبريات وتوثيق عرى التعاون والتأزر بين أفراد المجتمع.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

حرر في يوم 01 رجب 1441هـ الموافق 24 شباط (فبراير) 2020م.

رئيس لجنة الرقابة الشرعية

الشيخ د. عبد الستار أبو غدة